



سياسيون يحذرون المشترك من الوقوف في صف أعداء الثورة

منذ مدة وبعض أحزاب المعارضة تثبت فشلاً تلو الآخر في التأثير على تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من دخول البلاد مرحلة جديدة من الديمقراطية وحرية الرأي والتعددية وفاعلية منظمات المجتمع المدني وتعمدها ورعايتها وإيجاد البيئة الملائمة لطبيعة عملها، فقد صاحب السنوات الماضية ظواهر سلبية تحاول المساس بمبادئ الثورة والجمهورية، كما حدث في فترة التمرد في صعدة وكذلك الدعوات المنطقية والانفصالية في بعض المحافظات الجنوبية، كل ذلك يجعلنا نتساءل: هل كان من الممكن أن يحدث ذلك لو كان هناك أحزاب سياسية حقيقية ومعارضة حقيقية صادقة تغلب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية والشخصية؟! وبمناسبة الذكرى الـ 48 لثورة سبتمبر المجيدة نتنزه صحيفة «الميثاق» ذكرى هذا اليوم الذي بذلت من أجله الأرواح والمهج في ظل المواقف السلبية لأحزاب في المعارضة خاصة المنضوية تحت ما يسمى باللقاء المشترك، تجاه مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة، وتضع الصحيفة هذه المواقف غير المسؤولة أمام أكاديميين وسياسيين ومثقفين للوقوف أمامها والبحث في تداعياتها وكيف يمكن لهذه الأحزاب تجاوز هذه المواقف السلبية والوقوف بمسؤولية أمام التحديات التي تواجه الوطن، وتمس ثوابته الوطنية.

□ في البداية قال الأستاذ علي مقبل غنيم: إن الواقع أثبت أن الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة ساهمت في تحقيق العديد من التحولات السياسية والتنمية والثقافية من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنمية ومساهمتها في الحفاظ على المكاسب والثوابت الوطنية.. مشيراً إلى أن تلك الأحزاب وفقاً لمهامها الوطنية تعتبر صاحبة الدور الرئيس في عملية التنمية في أي بلد.

آثار سلبية

وأضاف: وبالنظر إلى واقع بعض الأحزاب المعارضة في بلادنا وما يبدد منها من مواقف سلبية تجاه التحديات التي تواجه البلاد وتمس مكاسبه وثوابته العليا، فالملحوظ أن هناك تدهوراً وانحطاطاً في واقع هذه الأحزاب وهو ما انعكس سلباً تجاه الثوابت الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تكريس التخلف أكثر مما أسهم في التخلص منه.

وأكد علي غنيم - الشخصية الوطنية المعروفة - أن وجود ظواهر سلبية في مجتمعنا من شأنها الإساءة للوطن وثوابته.. والإخلال بالأمن والاستقرار، يعود إلى أن بعض الأحزاب لا تقوم بدورها ومسؤولياتها كما يجب حيث اثبتت أنها لم تكن صاحبة دور ورسالة، مشيراً إلى أن التجربة الحزبية في بلادنا لم تكتمل كون معظمها تعيش على ما بقي لها من تاريخ وذكريات.

منوهاً إلى أن الأحزاب اليمنية وخاصة المعارضة المنضوية تحت مسمى اللقاء المشترك إذا أرادت ممارسة عملها ممارسة صحيحة عليها أن تتطرق من تمسكها بالثوابت الوطنية باعتبار أن تجاوزها يترتب عليه إخلال بالتعددية السياسية.

مطالباً أحزاب المشترك بالالتفات لفرصة الحوار وأن تترك المماحكات وترفع عن الصغائر وتقبل على الحوار بنوايا صادقة وجادة وتغلب مصلحة الوطن على ما سواه.

وحذر في نهاية حديثه من مخاطر كتابات وتصريحات قيادات وأحزاب المشترك، متعجباً من بعض مزاعم الدكتور محمد المتوكل الذي قال فيها إن الهاشميين اضطهدوا خلال الفترات الماضية.

ولفت غنيم إلى أن ما ذهب إليه المتوكل ليس صحيحاً.. مشيراً إلى أن مثل هذه الكتابات تترك آثاراً سلبية على المدى البعيد وقد تمثل خطراً كبيراً على الوطن والعقيدة الإسلامية.

غير مسؤولة

□ من جهته قال الدكتور محمد الرمي - عميد كلية التربية بجامعة عمران: إن المشهد الأبرز في الساحة السياسية اليوم هو أحزاب المعارضة التي تجاوزها الزمن.. غير قادرة على الخروج من شرقة الحقيقة المطلقة لديها والتصالح مع الآخر من أجل الوطن وأمنه واستقراره وحفاظاً على مكاسبه.

وأوضح أن لا عجب مما أبدته وتبديه أحزاب اللقاء المشترك من مواقف غير مسؤولة تجاه التحديات التي تمر بها البلاد.. مشيراً إلى أن هذه الأحزاب جمعها تزواج باطل، وهذه العلاقات المشبوهة جعل لغة المصالح تسيطر على قياداتها.

وأضاف: لقد أثبتت التجربة السياسية لهذه الأحزاب أن هناك تناقضاً واضحاً لديها، بالرغم أنها تدعي تملكها أيديولوجيات واضحة.

وتابع: نتأخذ المسألة من الزاوية الواقعية والعملية، فأحزاب المشترك التي تدعي بأنها تمتلك هوية واضحة وتميزاً بالبلاد.. مشيراً إلى أن هذه الأحزاب جمعها تزواج هو في برامجها وأدبياتها السياسية، فهي أحزاب مؤدلجة نظرياً، بينما على الواقع نجد أن لا أحد يؤمن بتلك الأفكار والمبادئ والقيم الموجودة في البرامج لآعلى صعيد الممارسة الفعلية ولا على صعيد طريقة تفكيرهم.

لافتاً إلى أن أحزاب المشترك تعاني من حياة داخلية راكدة تقودها شخصيات ثابتة لا تتغير ولا تستبدل وكثيراً ما تتجاهل سياسات الحزب.

علي مقبل غنيم: تعاني أحزاب في المعارضة انحطاطاً وعليها التمسك بالثوابت

الدكتور الرمي: المواقف السلبية لأحزاب المشترك إزاء الثوابت تعرلها عن المجتمع

عمر الأنسي: يجب ألا تتملص أحزاب المشترك من الحوار

الدكتور العليم: بعض الأحزاب بحاجة إلى مراجعة مواقفها السلبية تجاه مبادئ الثورة

ويرى الدكتور الرمي أن تداعيات المواقف السلبية لأحزاب المشترك تجاه المكاسب الوطنية خطر يهددها، بل يفرض عليها العزلة.. مؤكداً أنها الأحزاب لم تع وتدرك الأهمية الاستراتيجية لفرصة الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الرئيس وكثيراً ما تضع العراقيل تجاهه، وقد وجدنا من خلال المشاهد والأحداث السياسية والديمقراطية التي مرت بها بلادنا أن عملية الإصلاحات والحوار لم تكن ضمن أولويات أحزاب المشترك وقد ركزت بدلاً من ذلك على معاداة الرئيس شخصياً ومحاولات إسقاط النظام بهدف الوصول إلى الحكم مهما كانت النتائج.

وقال عميد كلية تربية عمران إن استمرار أحزاب المشترك على نهجها هذا غير المسؤول تجاه الوطن وثوابته ومكاسبه له تداعياته الخطيرة على البلد أرضاً وإنساناً. وأشار إلى أن سلسلة الأنشطة التي جرت في البلاد من انتخابات رئاسية ونيابية ومحلية ومؤسسات مدنية أظهرت الوزن الفعلي لأحزاب المشترك.. فهي في مجملها - بحسب الرمي - لا

تعتبر أحزاب يراهن عليها لقيادة البلاد نحو الاستقرار والتنمية.

لافتاً إلى أنها على الرغم من تباكيها على الديمقراطية والحريات العامة نجدتها تنادي بذلك وتسعى الآن لرحلة سير الانتخابات النيابية القادمة، بحجج واهية لا تصلح للاستهلاك الإعلامي الممجوج، وهذا الموقف السلبي تجاه حق كفه الدستور للشعب في اختيار ممثليه في مجلس النواب يعكس عدم استعداد أحزاب المشترك لتطوير العملية الديمقراطية.. ولعلها أدركت وزنها

□ إن ذلك أكد على عمر الأنسي - نائب مدير إذاعة المهرة - أن أحزاب المشترك ليس لها رأي واضح وثابت تجاه القضايا الوطنية الكبرى.

وقال: إن الشعب اليمني كان يأمل أن ينصب اهتمام الأحزاب بالتنمية في مجالاتها وأن تسهم في صياغة جيل يمني جديد يقدر ويصون بمسؤولية ثوابت وطنه ومكتسباته، وتقوية نسج الوحدة الوطنية وحماية المؤسسات الدستورية، وتعميق ممارسة المواطن لحقه الطبيعي في اختيار ممثليه في مجلس النواب، والمحليات وغيره.



مشيراً إلى أن الشعب كان وما زال يأمل من أحزاب أن تساهم في تعميق السلوك الحضاري الحوار بين الناس والمؤسسات وتعميق مبدأ سيادة القانون والدستور. وقال: يفترض من أحزاب المشترك أن تستشعر المسؤولية التاريخية وتحرص على المصالح العليا للوطن وألا تتصلص من الالتزام باتفاق فبراير. موضعاً أن الشعب يريد لعملية الحوار الوطني أن تتم وللانتخابات النيابية القادمة أن تجرى في موعدها المحدد سلفاً، فالشعب قد مل حالة الشد والجذب بين النخب السياسية.

ثوابت جامدة

□ ولتجاوز المواقف السلبية غير المسؤولة التي أبدتها أحزاب المشترك

والوقوف بمسؤولية أمام التحديات التي تواجه الوطن وتمس ثوابته الوطنية أكد الدكتور عبدالله المعلم - أمين محلي مديرية خنفر بمحافظة أبين - أن القيمة الوطنية لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بوصفها فاتحة العهد الجمهوري التحرري من استبداد الإمامة في شمال الوطن والاستعمار في جنوبه يمكن أن تشكل لدى أحزاب المشترك دافعا قويا للقيام بعملية مراجعة شاملة لمواقفها السلبية تجاه الثوابت التي أرسستها الثورة اليمنية.



وقال: انه في حال أمكن لأحزاب المعارضة التوافق مع مختلف الفعاليات الوطنية على المركبات والأسس والثوابت التي أفرزتها الثورة متمثلة في الانتقال إلى النظام الجمهوري الذي أسفر لاحقاً عن الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م فإن هذه الأحزاب معنية باتباع التوافق الفكري النظري بخطوات عملية نصب في الوقوف على النقيض من كل ما يتنكر للمكتسبات التي نتجت عن الثورة اليمنية المباركة.

وأشار أمين محلي خنفر إلى ان القناعة الفكرية لأحزاب حول ما تسير فيه حركة التمرد الحوثي والعناصر الخارجة على القانون والقاعدة يعادي ما أرسته ثورتنا سبتمبر و أكتوبر المجيدتان.. فهذه القناعة تعد هي الخطوة الأهم التي يجب أن تتخذها أحزاب المعارضة، ذلك ان تكريس مثل هذه القناعة فضلاً عن كونه يعيد الاعتبار من قبل هذه الأحزاب لثورتنا سبتمبر و أكتوبر فإنه في الوقت نفسه سيدفعها إلى الشروع في اتخاذ خطوات عملية تحول دون بلوغ الحائمين بعودة الإمامة والانفصال غاياتهم المشبوهة، وعلى الأقل تعلن بها هذه الأحزاب موقفاً واضحاً يجعلها إلى صف الثوابت الوطنية وليس إلى صف أعداء الثورة والجمهورية والوحدة.

وأضاف: على أحزاب المشترك ألا تعتمد على ثوابت تنظيمية جامدة ولكي تصل إلى منظومة حضارية حديثة عليها أن تعد النظر بكل أساليب عملها وكذلك العلاقة مع القوى الأخرى واتخاذ قرارات جريئة تتسجم مع الحاجة للتغيير والتحديث. □

كيف نقيم تجربة الثورة تقيماً موضوعياً؟

علي عمر الصيغري

ذلك بالقول: «إننا لو فعلنا ذلك، نتفقد العوامل التاريخية والإنسانية رابطتها الموضوعية في ظل ظرف ثوري لا يحتمل حساب الأشياء بالمسطرة والفرجار، خصوصاً في حال ظرف خاص قامت فيه الثورة اليمنية» (كتاب باجمال - ص ٣٧ - ٣٨).

في ضوء ما تقدمت الإشارة إليه، يبرز السؤال المهم القائل: «ما الذي نريد من وراء عقد هذه الندوات؟» إن الإجابة الشافية عن هذا السؤال، ستؤدي بنا في نهاية المطاف إلى الإجابة عن السؤال التاريخي الشامل - عنوان مقالنا هذا - والقائل: «كيف نقيم تجربة الثورة اليمنية؟» إذا ما الذي نريده من هذه الندوات؟!

في نظري أن خير من أجاب عن هذا السؤال بموضوعية ودقة، هو الأستاذ باجمال نفسه، في كلمة افتتاحه لندوة الثورة اليمنية التي نظمتها دائرة التوجيه المنعوي في سبتمبر من العام ٢٠٠٢م، وهاكم ملخصاً لهذه الإجابة:

> إن الهدف النهائي والخاص والجوهري من انعقاد مثل هذه الندوة هو التعرف على الحقيقة التي لا يمكن أن يدعي امتلاكها أحد بذاته.

> نريد أن نرود الأجيال بحقائق منزهة عن الأثانية.

> نريد أن نستخلص الدروس ولا ننير النفوس.

> نريد أن نؤكد أن وحدتنا هي ثورتنا الجديدة في التجديد والتجدد، وهي تاريخ جديد لعهد جديد - أيضاً - تحرك مع الثورة وانطلق مع الوحدة بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح.

> نريد أن نثبت أن مسارنا الثوري متواصل، وأن أهداف الثورة قد أنجزها جيل الثورة نفسه، من قادة عسكريين وسياسيين ورجال فكر ورجال دعوة دينية مستقيمة ومخلصه، وأهل تجارة وعمل في جميع المجالات.

> نريد أن نجسد وحدتنا الوطنية التاريخية بكل أبعادها الاجتماعية والفكرية والسياسية، وأن لا نجعل من التاريخ والخوض فيه مجالاً لبعث الضغائن والأحقاد والأناثيات الضيقة. □



والنهائيات، ففي خضم العملية الثورية يمكننا التعامل مع جماع الحركة النهضوية المتقدمة، ومع كل عواملها ومعطياتها في الزمان والمكان، وأن نقيم الحالات الاجتماعية بطرفها تلك، دون تعسف أو حيف، وبدون تغليب لذات على الموضوع، أو إسقاط فكري أو سياسي أو حتى نفسي من الحاضر إلى الماضي.

وحول المطلوب الثالث يحذر الأستاذ باجمال من مغبة الوقوع في دائرة التعسف والحيف وتغليب الذات على الموضوع أو الإسقاط الفكري، أثناء تقييم تلك الندوات لتجربة الثورة اليمنية، مدلاً على

الثوريين، لأنه واحد من جنود الثورة المجهولين. ثانياً: أن نعقم المفهوم السائد في جميع الثورات المعرفية في العالم، بأن الثورة قد بدأت فكرياً نهضوياً وعملاً ذهنياً ناضجاً ونشاطاً ثقافياً وأدبياً، ومقاومة قيمية وأخلاقية بل ودينية، ساهم فيها رجال الأدب والثقافة والمعرفة الدينية والفكرية، وبكافة أدواتهم التعبوية، والإرشادية والتوجيهية، والتحريرية التي تمثل مقاومة صريحة وواضحة وفدائية بكل معنى الكلمة.

ثالثاً: علينا ألا نقيم الجدل بين النتائج والأسباب أو المقدمات

جرت العادة عندنا أثناء احتفالنا بأعياد الثورة اليمنية وفي مقدمتها الثورة السبتمبرية الأم، أن تنفرد الندوات العلمية التخصصية لتجربة الثورة اليمنية بنصيب الأسد من مراسم تلك الاحتفالات، وأهمها وأبرزها سلسلة ندوات دائرة التوجيه المنعوي للقوات المسلحة اليمنية الشهيرة بـ«ندوة الثورة اليمنية: الانطلاقة، التطور، وأفاق المستقبل»، تليها ندوات معهد «الميثاق» وبعض الوزارات كالثقافة، والأعلام ومراكز الدراسات والبحوث وبعض الصحف الرسمية.

لما لهذا التقليد الجدير بالإشارة من مردودات فكرية وسياسية وأخلاقية تجدد فيها المعاني السامية والمآثر التي اجترحتها الثورة اليمنية، وتعق في نفوسنا الحب والتقدير والإجلال لجيل الثورة اليمنية الوفي، وتعزز في نفوس الجيل الجديد مشاعر الفخر والاعتزاز بوطنه وثورته، وكذلك تنتج للدارسين والباحثين من بين أوساطه مجالات الغوص والبحث في تجربة هذه الثورة، فإن هذه الندوات بقدر أهميتها وجدواها، وبقدر حساسية وتأثيرات أطروحاتها على الجيل الجديد، مطالبية بالمزيد من توثيق الدقة والموضوعية أثناء ملامسة أهدافها الجوهري التي تصب في بوتقة التقييم الموضوعي العادل لهذه التجربة الوطنية اليمنية.

فممة أهداف مهمة وأصيلة وجوهريه ينبغي التأكيد على ضرورة الوصول إليها عند إقامة مثل هذه الندوات، بقصد تقييم هذه التجربة بأبعادها القومية والاجتماعية والإنسانية والشعبية.. نورد هنا ثلاثة منها مستأنسين بآراء الأستاذ عبدالقادر باجمال. في هذا الصدد، والتي ضمنها كتابه القيم «نحو ثقافة الحوار» وذلك على النحو التالي:

أولاً: ألا يكون تاريخ الثورة منحصر على أفراد معينين يتحدثون عن مساهمتهم وأدوارهم فيها، فالتاريخ جماع حركة فكرية وسياسية واجتماعية، أي إنه لحظة تفاعل حي بين الأفكار والأشياء والناس.. ولربما يكون فلاحاً بسيطاً أو تاجراً أو عاملاً، قاوم الاستبداد بطريقته الخاصة، فكان عمله ثورياً رائعاً، ولكن لم نسجله في عداد المناضلين